لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرارا به لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهرا وكيفية الملازمة قد ذكرها في كتاب الحوالة ان شاء الله تعالى

فصل في كيفية اليمين والاختلاف فيها

واليمين بالله دون غيره لقوله عليه السلام من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليذر وتؤكد بذكر اوصافه وهو التغليظ وذلك مثل قوله قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وله ان يزيد في التغليظ على هذا لما ان ينقص منه لان الاحتياط يكمن على اليمين لان المستحق يمين واحدة وان شاء القاضي لم يغلظ فيحلفه قل بالله او والله وفي الاخلاط على المعروف بالصلاح ويغلظ على غيره وفي بعض نسخ المال الخطير دون الحقير قال ولا يستحلف بالطلاق ولا بالعتاق لما روينا وفيما روينا اذا ارى الحكم ساغ للقاضي ان يحلف بذلك لقلة المبالاة باليمين بالله قال ويستحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام لان موسى بالامر اشهد لك بالله الذي انزل التوراة على موسى ان حكم الزنا في كتابكم هذا ولان اليهود يعتقد نبوة موسى والنصراني نبوة عيسى فيغلظ

امتناع القصاص لمعنى من جهته من عليه كما اذا افترى بالخطإ والقاضي يعلم ذلك وعند ابي حنيفة ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فيجري فيها البذل بخلاف النفس فانه لو قال اقطع يدي فقطعها لا شيء على القاطع وتضمن العاقلة للبذل الا انه لما لم يجب لعدم الفائدة وهذا البذل معتبر لاندفاع الخصومة فصار كقطع اليد للاكلة وقطع السن للوجع واما امتناع القصاص في النفس واليمين حتى يستحق عليه بعجز به كله في القسامة قال واذا قال المدعي لي بينة حاضرة قبل لخصمه اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام كيلا يغيب نفسه فيضيع حقه ولكن لا يلازمه لان في الملازمة حبسا وقد مر من قبل واخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسان عندنا لان فيه نظرا للمدعي لان فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان الحضور يستحق عليه بمجرد الدعوى حتى يعد عاصيا بتأخيره وبين اشغاله فيصح التكفيل باحضاره والتقدير بثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح ولا فرق في الظاهر بين الحامل والوجيه والخطير ثم لا يدمن يجابر له لي بينة حاضرة للتكفيل ومعناه في المصر حتى لو قال المدعي لا بينة لي او شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة قال فان فعل فلا امر عليه لانه اذا لم يكن له بد من ذهاب حق اما ان يكون غريبا على الطريق فيلازمه مخافة كيلا يذهب مجلس القاضي ولا يكفل الا الى آخر المجلس فالاستيثاق منه في اليمين